أوامر ضبط وإحضار الزمر وحجازي وعبدالماجد وقيادات إسلامية أخرى... تشعل الاحتجاجات

«حماية الثورة» في «التحرير»... «سلمية» و«عودة الشرعية» في المحافظات... اشتباكات واقتحامات

| القاهرة - من عبدالجواد الفشني ومحمد الغبيري |

عادت الأحداث الساخنة، أمس، إلى الميادين والشوارع وفي محيط ثكنات عسكرية وشرطية ودواوين المحافظات، واشتعلت الاشتباكات والخلافات وعمليات الكر والفر ما بين الإخوان والإسلاميين والقوى الثورية، فيما قتل 3 اشخاص على الاقل واصيب اخرون في اشتباكات بين الجيش واسلاميين امام دار الحرس الجمهوري في مصر الجديدة شرق القاهرة، بعد توجه متظاهرين من منطقة رابعة العدوية التي كانوا متجمعين فيها الى الدار الواقعة على مقربة من الميدان.

وبينما كان الآلاف يتوافدون على مليونية «حماية الثورة» أو «النصر»، أمس، احتفالا بعزل مرسي من منصبه، وقامت الطائرات العسكرية بعمل استعراضات حربية فوق سماء التحرير أضفت حالة من الفرح على المتظاهرين بالميدان، كان هناك الآلاف يتوافدون على ساحتي رابعة العدوية في مدينة نصر، والنهضة في جامعة القاهرة، وعدد كبير من الميادين والشوارع في المحافظات، في مظهر غير احتفالي، شهد مناوشات ومحاولات اعتداء من جانب إسلاميين في جمعة «عودة الشرعية».

وقال الشيخ مظهر شاهين إمام وخطيب مسجد عمر مكرم، خلال خطبة الجمعة التي ألقاها في ميدان التحرير إن «الشعب المصري، مسلمين ومسيحيين، مصر على استكمال الثورة، لتحقيق أهدافها»، مضيفا أنه «لا بد من محاكمة كل من أفسد في هذا الوطن، وعلى الجميع أن يعرف أن القضاء المصري سيُعيد للجميع حقوقه، وأن المسلمين والمسيحيين ضربوا لنا أروع مثال للوحدة الوطنية».

في المقابل، أدى المعتصمون المؤيدون لمرسي الصلاة في ميدان رابعة العدوية، فيما أعلن مجدي حسين رئيس حزب «العمل» الجديد في كلمته فوق منصة ميدان النهضة أمام جامعة القاهرة تقديم نفسه كمشروع شهيد ضد ما أسماه «الانقلاب العسكري»، قائلا إنه «حضر إلى هنا دفاعا عن الشرعية»، مقدما التحية لمعتصمي ميدان النهضة على ماقدموه من ضحايا. وقال لهم: «أنتم الذين تصنعون الحدث الآن بثباتكم وتقديمكم للتضحيات بالشهداء».

وأعلن منظمو اعتصام رابعة العدوية عن 4 مطالب، أبرزها عودة مرسي إلى منصبه، وعودة العمل بالدستور الذي وافق عليه الشعب، وتفويض مجلس القضاء الأعلى لترشيح نائب عام جديد، وإجراء انتخابات برلمانية خلال شهرين كحد أقصى.

وأطلق معتصمو رابعة العدوية العديد من الشماريخ والألعاب النارية في الهواء، وسط تكبيرات وتهليلات وهتافات مناهضة لوزير الدفاع المصري عبدالفتاح السيسي وبعض الرموز السياسية، مثل: حمدين صباحي، ومحمد البرادعي، فيما أذاعت المنصة الرئيسية أغاني وطنية وأناشيد لتحفيز المعتصمين، وهتافات مثل «اللهم حرر مرسي من الطغاة»، وعقب صلاة الجمعة أدى المعتصمون في الميدان صلاة الغائب على من أسموهم «شهداء الشرعية» في محافظات مصر المختلفة.

وفي المحافظات، انطلقت جموع المصلين من مساجد أسوان خصوصا مسجد الرحمن معقل الجماعة الإسلامية ومسجد أنصار السنة، معقل الإخوان، ومسجد التوحيد معقل التيار السلفي بعد صلاة الجمعة مرددين الهتافات المؤيدة لمرسي، وتجمعت المسيرات الثلاث أمام مسجد النصر في جوار بندر أسوان رافعين الشعارات الرافضة للانقلاب على السلطة الشرعية وحاملين صور مرسي.

وفي الجيزة، انطلقت مسيرة حاشدة من مسجد خاتم المرسلين، إضافة إلى مسيرة جماهيرية حاشدة تضم الآلاف من المواطنين من مسجد خاتم المرسلين بالعمرانية وردد المتظاهرون هتافات «المرة دي بجد مش هنسيبها لحد» و «إسلامية إسلامية» و«ثوار أحرار هنكمل المشوار» هذا واتجهت المسيرة من شارع خاتم المرسلين إلى ميدان نهضة مصر امام جامعة القاهرة.

وفي سوهاج، خرج آلاف المواطنين من الأهالي في مسيرات عقب صلاة الجمعة تأييدا لمرسي والشرعية ودفاعا عن الإرادة الشعبية، حيث كان مقررا خروج المسيرات بعد صلاة العصر بسبب شدة حرارة الجو ولكن الحماس الشديد دفع بالمسيرات في كل الشوارع وانطلاقا من كل المساجد حاملين صور مرسي ومرددين الهتافات الحماسية المناصرة للشرعية والرافضة للانقلاب على اختيار الشعب.

وأشعل التظاهرات أكثر، صدور قرارات قضائية بتوقيف عدد جديد من القيادات الإخوانية والإسلامية، من بينها حازم صلاح أبوإسماعيل، وطارق الزمر وعاصم عبدالماجد وصفوت حجازي و14 قيادة أخرى.

وذكر شهود ان «متظاهرين من وقفة رابعة، حاولوا الوصول إلى دار الحرس الجمهوري، وسُمعت أصوات طلقات نارية أطلقت في الهواء، وسط حراسة مشددة من الجيش، ونفت مصادر أمنية وعسكرية، وجود ضحايا أو إصابات، مؤكدة استخدام طلقات تحذيرية.

ونظم المتظاهرون بالجامع الأزهر مسيرة مؤيدة للقوات المسلحة عقب صلاة الجمعة بالجامع الأزهر الشريف، رداً على مظاهرة مؤيدة للرئيس المعزول محمد مرسي مرددين هتافات منها، «الجيش والشعب إيد واحدة»، وجرت اشتباكات بين الجانبين، تم على أثرها مطاردة المسيرة المؤيدة لمرسي حتى طريق صلاح سالم، وسط ارتفاع أصوات صافرات السيارات وسط هتافات الجيش والشعب إيد واحدة، وقام المتظاهرون من المصلين بالجامع الأزهر برفع الأحذية في وجه عشرات الإخوان، مرددين هتافات: الجيش والشعب إيد واحدة.

وشهد مسجد القدس في التجمع الخامس، وقوع مشادات عقب انتهاء الدكتور أشرف الفيل من خطبته، التي قال خلالها: «يتوجب على المسلم حين يقرأ القرآن أن يذكر آيات الظلم على نفسه»، وهو ما اعتبره أحد الإخوان رسالة موجهة إليهم.

وواصلت جماعة الإخوان في الإسكندرية من فاعلياتها الاحتجاجية، والتي تعبر من خلالها عن رفضها لبيان المجلس العسكري، والمتضمن عزل الرئيس محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

وجابت مسيرة ضمت المئات من أعضاء الجماعة عدد من الشوارع الرئيسية بالمدينة رافعين صورا لمرسي، وشهدت المسيرة مناوشات بين المشاركين فيها وعدد من المارة وقائدي السيارات الذين يضعون لافتات «ارحل» أو تمرد على سياراتهم، والذين تعرضوا لتهشيم زجاج سياراتهم والاعتداء على عدد منهم.

وأمنيا، تمكن ضباط وأفراد شرطة النقل والمواصلات وأمن محطة سيدي جابر للقطارات من ضبط أحمد - 23 عاما بكالوريوس علوم ومقيم العصافرة قبلي في حوزته 7 قنابل يدوية محلية الصنع وعدد واحد فرد خرطوش وعدد 12 طلقة خرطوش من ذات العيار وأقر المتهم بأنه ينتمي لجماعة الإخوان.

ونجحت أجهزة الأمن بالقليوبية من ضبط 35 قطعة سلاح مع عدد من الخارجين عن القانون والبلطجية كانوا يعدون لاستخدامها في أعمال عنف لترويع المواطنين بمختلف مناطق المحافظة واستغلال الأحداث الجارية.

وأعلنت حملة «تمرد» في شرم الشيخ، أنها ستقيم حفلاً غنائياً يشارك فيه جميع فرق شرم الشيخ للفنون الاستعراضية وفرق الفلكلور الشعبي والتراث الثقافي البدوي، وذلك احتفالا بانتصار إرادة الشعب في 30 يونيو وإسقاط مرسي.

وفي سوهاج خرج الآلاف، أمس، في مظاهرات للتعبير عن فرحتهم برحيل زمن الإخوان.

وقام فريق من القوات المسلحة ورجال الصاعقة بفتح أبواب ديوان عام محافظة سوهاج بالتعاون مع الشرطة بعد إغلاق الديوان لمدة 4 أيام بسبب اعتصام جبهة 30 يونيو.

مؤيدون لمرسي في القاهرة أمس (أ ب)

السيسي طمأن خادم الحرمين على استقرار الأوضاع

| القاهرة - «الراي» |

ذكرت مصادر مصرية مطلعة، أن القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع المصري الفريق أول عبدالفتاح السيسي، تشاور هاتفيا، أمس، مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز، حول الأوضاع الحالية في مصر، مؤكدة أنه «تم خلال الاتصال الذي اجراه السيسي عرض تطورات الأحداث في مصر وطمأن الاخير خادم الحرمين على استقرار الأوضاع بعد عزل الرئيس محمد مرسي».

اختار اللواء شحاتة مستشاراً للشؤون الأمنية وعين مستشارين دستوري وسياسي

منصور حل «الشورى» وعين أحمد فريد مديراً للمخابرات

| القاهرة - «الراي» |

في ثاني قراراته بعد حلف اليمين الدستورية وتوليه رئاسة مصر بشكل موقت، ذكرت مؤسسة الرئاسة المصرية، في خبر أذاعه التلفزيون المصري، أن الرئيس الموقت رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور، قرر حل مجلس الشورى بقرار جمهوري.

وفي قرار آخر، اختار اللواء محمد أحمد فريد مديراً لجهاز المخابرات العامة، خلفاً لمديرها اللواء رأفت شحاتة، والذي اختاره الرئيس مستشاره لشؤون الأمن.

وكان منصور اصدر قرارا جمهوريا بتعيين المستشار علي عوض محمد صالح مستشارا دستوريا لرئيس الجمهورية، كما أصدر قرارا بتعيين مصطفى حجازي مستشارا سياسيا له، في بداية قراراته لتنظيم دولاب العمل الرئاسي.

وكان علي عوض صالح، نائبا لرئيس المحكمة الدستورية العليا وتقاعد لبلوغه سن المعاش في نفس يوم تولي الرئيس المعزول محمد مرسي السلطة في 30 يونيو 2012.

المستشار مصطفى حجازي

وقالت مصادر قضائية لـ «الراي» إن حكومة الكويت استعانت اخيرا بالمستشار صالح لوضع التصور القانوني لانتخابات مجلس الامة، التي ستجري في 27 يوليو الجاري لتجنب شبهة العوار القانوني والدستوري للانتخابات بعد إجرائها، كونه أحد القانونيين أصحاب الخبرة الطويلة.

وقال صالح إنه سيعمل من أجل خير مصر، رافضا عملية الإقصاء، ومؤكدا حرية الأفكار والمعتقدات، وأنه يرغب في العمل مع الجميع.

أما حجازي، فهو أكاديمي مصري، وخبير دولي في كلٍّ من مجال التطور المؤسسي، والاستشارات الاستراتيجية، وحوكمة الكيانات الاقتصادية والاجتماعية، والإدارة الاستراتيجية للاستثمار، والسيكولوجية المؤسسية والتنمية المستدامة، والعمل الخيري الاستراتيجي.

ووضع حجازي أسسا للتحول المؤسسي للعديد من الشركات والهيئات والحكومات بالشرق الأوسط، وفي هذا الإطار كان أول من أصّل لمعنى «أنسنة الإدارة» كركن أساسي في الثقافة المؤسسية للشركات في منطقة الشرق الأوسط.

مصريو أميركا طالبوا واشنطن بتقديم «المساعدة»

| القاهرة - «الراي» |

دعا نشطاء من الجالية المصرية في واشنطن الادارة والكونغرس الأميركيين الى «التخلي عن التردد وسياسة الانتظار والترقب»، مشيرين الى أن «أول ما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة في هذه الفترة للتصالح مع الشعب المصري هو الاعلان عن حزمة مساعدات لا تقل عن 5 مليارات دولار فورية وليست على دفعات كبداية تمكن مصر من التعافي بشكل صحيح». واكدت قيادات في الجالية المصرية، موجودة في القاهرة للمشاركة في تظاهرات 30 يونيو، ان «هذه المساعدات لن تكون منة أو هبة لا عائد منها، ولكنها ستأتي في اطار المصالح المتبادلة»، مشددين على «ضرورة عدم التهديد بقطع المساعدات لأن هذه التهديدات مهينة، وفقدت تأثيرها لدى الشعب المصري لدرجة أنه أصبح مستعدا تماما للاستغناء عنها نهائيا في أي لحظة».

وأكد تحالف المصريين الأميركيين، أن «الخطوات التي تم اتخاذها في مصر تصحيح واجب لمسار ثورة 25 يناير ومقدمة لمزيد من الاجراءات والتدابير لنقل مصر نقلة حقيقية وحضارية نحو الديموقراطية».

ورحّب اتحاد المصريين في بريطانيا بعزل الجيش للرئيس محمد مرسي وطرحه خريطة مستقبل، وطالب الشعب المصري بأن «يبدأ صفحة جديدة في تاريخه».

«بعد أن انحسرت يد التدخل والتأخون»

عبد المجيد محمود يستقيل من منصبه يوم عودته إليه

| القاهرة- من يوسف حسن |

حسم النائب العام في مصر المستشار عبد المجيد محمود، العائد لمنصبه ليوم واحد، الجدل وأعلن أنه يعتزم التقدم بطلب إلى مجلس القضاء الأعلى للعودة إلى منصة القضاء، معتذرا عن عدم الاستمرار، مبررا إقدامه على هذه الخطوة بأنها تأتي «استشعارا منه للحرج مما يستلزمه المستقبل من إجراءات وقرارات قضائية تخص من قاموا بعزله من منصبه».

وأشار محمود في بيان إلى أن قراره يأتي بعد أن «تحقق الهدف ووصلت الرسالة وخفقت الراية وانحسرت عن النيابة العامة يد التدخل والتأخون، كما تم اتخاذ قرارات تحفظية سريعة فرضتها تطورات الأيام التاريخية التي نعيشها، إضافة إلى أنني أريد أن تصدر قرارات النيابة العامة منزهة عن أي شك أو تشكيك».

وكان عدد من الأحزاب والحركات الثورية قد استبقت قراره، وأعلنت تحفظها على عودة عبد المجيد محمود لمنصب النائب العام، ومنها حزب مصر القوية الذي أطلق حملة تستهدف الدعوة والمشاركة في حشد للمطالبة باستقالته.

وذكر الحزب في بيان أصدره أن بقاء محمود في منصبه يعطي رسالة بالغة السلبية، مفادها أن الحراك الشعبي الحالي ما هو إلا مقدمة لعودة النظام القديم، وهو ما لن يقبله شعب مصر أبدا، وعاد الحزب ليؤكد أن قرار عبد المجيد صائب ومرحَّب به.

وأعلنت حركة «6 أبريل» رفضها عودة محمود لشغل منصب النائب العام، معلنة تمسكها برحيله.

قوى سياسية مدنية ودينية تطرح مبادرات لـ «الوفاق الوطني»

| القاهرة - من أغاريد مصطفى وإبراهيم جاد وعمر عبد الجواد |

كشفت مصادر حزبية وحكومية مصرية امس، أن «هناك عددا من الأسماء لتولي مهمة رئيس الوزراء في الفترة الانتقالية، ويطل مجددا اسم كمال الجنزوري كمرشح قوي لرئاسة الحكومة، بما لديه من خبرة كبيرة، ويأتي اسم الخبير الاقتصادي العالمي محمد العريان ويعتبر اسما قويا تقف وراءه جبهة الإنقاذ، لكن البعض يرى أن العريان اسم قوي لكن مشكلة تولي مهام الحكومة هو التعامل الجاد مع البيروقراطية وقد لا يجيد العريان هذا، ويضاف للعريان والجنزوري، رئيس البنك المركزي السابق هشام العقدة مع صعود اسم محمد البرادعي، كاسم مدعوم من القوى الثورية».

وتابعت إن «هناك أسماء تتردد بقوة لتولي مهام حقائب وزارية من بينها زياد بهاء الدين والخبير الاقتصادي ونائب رئيس وزراء مصر السابق حازم الببلاوي، والفقيه الدستوري محمد نور فرحات». وأشارت إلى أن «الجراح العالمي والقيادي بجبهة الإنقاذ الوطني محمد غنيم رفض تولي رئاسة الوزراء، وذلك بعدما عرض عليه المنصب من خلال وسطاء».

من جانبها، أعلنت جبهة 30 يونيو ترشيحها للبرادعي كرئيس للحكومة الانتقالية وكأمين على تحقيق أهداف الثورة من العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

وقال رئيس حزب «الدستور» والمنسق العام لجبهة الإنقاذ الوطنية محمد البرادعي، إنه سعى جاهدا لإقناع القوى الغربية بضرورة ما وصفه بالإقصاء القسري للرئيس محمد مرسي»، مشددا على أن «مرسي قد عطل تحول البلاد نحو ديمقراطية شاملة».

في المقابل، قال وزير التعليم العالي مصطفى مسعد إنه تقدم باستقالته من ضمن قائمة الوزراء المستقيلين، ولكن اسمه سقط سهوا في البيان الذي أعلنه حزب «الحرية والعدالة» بقائمة الوزراء المستقيلين، كما أعلن حسام أبو بكر، محافظ القليوبية، المنتمي لجماعة الإخوان استقالته من منصبه. وأعلن محافظ كفر الشيخ وعضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان سعد الحسيني استقالته من منصبه كمحافظ.

وقال نائب رئيس الدعوة السلفية ياسر برهامي: «طالبنا مرسي بتشكيل حكومة ائتلافية بعد بيان الجيش لتحقيق إرادة الشعب لكنه رفض». وأضاف: «لم نشارك مع الإخوان حتى لا تنهار الدولة أو تحدث حرب أهلية، خاصة أن مكتب الإرشاد كان مشاركًا في صنع القرار السياسي بمؤسسة الرئاسة».

من ناحيتها، أطلقت الجماعة الإسلامية في مصر، مبادرة للخروج من الأزمة الحالية التي تشهدها البلاد بين مؤيد ومعارض لبيان القوات المسلحة بعزل مرسي».

وتنص المبادرة على «الرجوع إلى الشعب المصري لاستفتائه حول الاختيار ما بين قبول خريطة الطريق التي أعلنت عنها القوات المسلحة أو بقاء مرسي».

وأكد حزب الحرية والعدالة في بيان رفضه القاطع لـ «الانقلاب العسكري الذي عطل الدستور وعزل رئيس الجمهورية المنتخب وقام بتعيين قيادة لإدارة البلاد وأعطى صلاحية إصدار إعلانات دستورية لقيادة غير منتخبة».

الى ذلك، أصدر النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، قبيل تركه منصبه، في البلاغات المقدمة ضد مرسي وعدد من المسؤولين السابقين منع 36 من السفر وسرعة استكمال التحقيق في أحداث الاتحادية وميدان النهضة ومكتب الإرشاد وأحداث الإسكندرية وبورسعيد ومرسي مطروح والمنيا.

وأمر بانتقال رئيس نيابة جنوب الجيزة إلى سجن طرة للتحقيق مع محمد سعد الكتاتني ورشاد بيومي نائب المرشد، فيما نسب إليهما من التحريض على ارتكاب أحداث قتل بعض المتظاهرين في أحداث ميدان النهضة وبين السرايات.

وكشف مصدر عسكري رفيع المستوى، أن إلقاء القبض على المرشد العام لجماعة الإخوان الدكتور محمد بديع، وبصحبته 6 من طاقم حراسته، تم قبل يومين داخل مصيفه الخاص بمعرفة رجال الشرطة العسكرية، وتم نقله بمروحية إلى مكان تابع للجيش.

وأكد مصدر أمني آخر أن الأجهزة الأمنية في الجيزة تمكنت، أمس، من إلقاء القبض على القيادي الإخواني حلمي الجزار عضو مجلس الشعب السابق، لاتهامه بالتحريض على أحداث العنف.

وقال مصدر مسؤول في الجماعة الإسلامية إن «قوات من الجيش قامت باعتقال الناطق الرسمي باسم حزب «البناء والتنمية» وعضو الهيئة العليا أحمد الإسكندراني عقب إلقاء بيان القوات المسلحة.

«الخارجية»: بُني على معلومات «غير واقعية» قرار «الاتحاد الأفريقي» تعليق مشاركة مصر

| القاهرة - «الراي» |

قال الناطق الرسمي باسم الخارجية المصرية بدر عبد العاطي، ان بلاده تعرب عن أسفها تجاه قرار مجلس السلم والأمن، التابع للاتحاد الأفريقي، بتعليق مشاركة مصر في أنشطة الاتحاد الأفريقي، على خلفية الأحداث الأخيرة في البلاد.

وأشار إلى أن «هذا القرار تم اتخاذه بناء على معلومات لا تمت للواقع بصلة، ومن دون الأخذ في الاعتبار حقيقة أن ما حدث في مصر في 30 يونيو كان نتيجة مطلب شعبي جسده خروج عشرات الملايين من المصريين للشوارع، للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة»، لافتا إلى أن «تحرك الجيش قد جاء استجابة لهذه المطالب ولمطالب القوى السياسية المختلفة، ولمنع احتمالات حدوث صدام بين أبناء الوطن تكون له تداعيات كارثية، وأنه يجري حاليا تنفيذ خريطة الطريق التي تضمنها بيان القوات المسلحة، وصولا إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة وانتخابات برلمانية».